النظام الفيدرالي في المكسيك

الباحثة: زهراء علاوي عودة

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

المخلص

تأتي أهمية النظام الفيدرالي من أنه يحقق التوفيق بين نزعتين متناقضتين هما : الوحدة والتنوع، وكذلك لما ينطوي عليه من توازنٍ بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في توزيع مظاهر السيادة والسلطات العامة وتختلف طبيعته وفقاً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بنشأة الدول الفيدرالية ،إذ لا يوجد نموذج فيدرالي موحد يمكن أن يتم تطبيقه على كل الدول ،فكل دولة تتبنى النظام الفيدرالي الذي يناسب وضعها . وقد لجأت إلى هذا النظام الدول التي تتميز بالتعددية العرقية والدينية والاثنية ،فهي تعمل على دمج الافراد في مجتمع واحد وفي ظل دولة واحدة ، وعليه وكأغلب الدول التي تعاني من هذه المشكلة تبنت جمهورية المكسيك الفيدرالية ،وذلك للاعتقاد السائد بأن هذا النظام يمكن أن يحقق الاستقرار للدولة وعلى المستويات كافة ، وعليه سنتناول في هذا البحث النظام الفيدرالي في المكسيك نشأته وما هو نوع الفيدرالية التي قامت بتطبيقها .

الكلمات المفتاحية

النظام الفيدرالي، جمهورية المكسيك، النظام الاتّحاديّ، توزيع الصلاحيات .

The federal system in Mexico

Zahraa alawi ouda

University of Baghdad - College of Political Sciences

Abstract

The importance of the federal system comes from the fact that it achieves reconciliation between two contradictory tendencies: unity and diversity, as well as because of the balance it entails between the federal government and local governments in distributing aspects of sovereignty and public powers. Its nature varies according to the political, social, and economic conditions that surrounded the emergence of federal states, as there is no model. A unified federal system that can be applied to all countries, as each country adopts the federal system that suits its situation. Countries character

ized by racial, religious and ethnic pluralism have resorted to this system, as they work to integrate individuals into one society and under one state, and accordingly, like most countries that suffer From this problem, the Federal Republic of Mexico was adopted, due to the prevailing belief that this system can achieve stability for the state at all levels. Accordingly, in this study we will discuss the federal system in Mexico, its origins, and what type of federalism it implemented.

Keywords

Federal system, Republic of Mexico, federal system, distribution of powers.

المقدمة

تحظى دول الاتحاد الفيدرالي اليوم بثقل سياسي ودولي كنموذج يحتذى به للاتحاد الناجح بين الدول، فلقد أصبح الاتحاد الفيدرالي الوسيلة الناجعة التي تطمح الى إبداعها الشعوب والدول الراغبة بالتقارب والتعاون، بضغط من مصالحها السياسية والاقتصادية والقومية.

كما ونال تبني النظام الفيدرالي اهتماماً متزايداً في كافة انحاء العالم خلال العقد الماضي وفي عالمنا المعاصر، اليوم ثمة ما يقارب ال ٢٨ دولة فيدرالية ممن تنطق عليهم المعايير الأساسية للنظام الفيدرالي، وذلك بالرغم من أن بعض هذه الدول لم يعتمد تسمية (الدول الفيدرالية) أو (النظام الفيدرالي) بشكل أساسي كإسبانيا وجنوب أفريقيا، أما السمة الأساسية لهذا الانتشار فتكمن بأن تطبيق فكرة الفيدرالية قد أتخذ أنماطاً شديدة التنوع واشكالاً جديدة ومبتكرة.

أهمية البحث

إن النظام الفيدرالي كنظام سياسي وقانوني، يشكل موضوعاً جديراً بالاهتمام والدراسة لما ينطوي عليه هذا النظام من التوازن بين الحكومة المركزية التي تعلو حكومات الولايات الاعضاء وبين هذه الاخيرة ومن عملية توزيع مظاهر السيادة والسلطات العامة بين المركز او الولايات او الاقاليم.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان ملامح النظام المكسيكي يشبه الى حد كبير الفيدراليات التعاونية والتي انتهت بالممارسة الى تقوية السلطة المركزية على حساب سلطات الولايات والبلديات الأمر الذي أضعف الفيدرالية وشوه ملامحها".

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال "تحليل تفاوتات توزيع الصلاحيات في النظام الفيدرالي المكسيكي كيفية تأثير هذا التوزيع على المساواة في الخدمات العامة والتنمية المحلية واجراءات المتبعة لتنفيذ القوانين"

منهج البحث

سيتم اتباع المنهج التحليلي – الوصفي من خلال التركيز على وصف وتحليل الظواهر كما وفهم العلاقات والأثر المتبادل بين العوامل . في هذا السياق، ستتم مراقبة وصف تفاصيل توزيع الصلاحيات في النظام الفيدرالي المكسيكي .

المحور الأول

مفهوم النظام الاتّحاديّ والمفاهيم ذات الصلة

يتكوّن النظام الاتّحاديّ من مجموعة دويلات أو ولايات تخضع في بعض الأمور لسلطة موحدة، وتستقلّ في بعض الأمور الأخرى إذ يشمل هذا النظام المكوّنات ذات الخصوصيّة المتباينة لغويّةً كانت، أم دينية، أم إثنية، أم عرقية، أم ثقافية حيث يعمل على توحيد هذه المكونات ضمن إطار الدولة الواحدة ويعدّ من الأنظمة الديموقراطية إذ يستند الى مبدأ المشاركة في الحكم وإدارة البلاد وكذلك يسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية محلية لذا سنقسم المبحث على مطلبين؛ الأوّل: يتطرّق إلى مفهوم النظام الاتّحاديّ، والثاني يتطرّق إلى المفاهيم ذات الصلة .

اولاً . مفهوم النظام الاتّحاديّ

تصنف الدول وفقاً للقانون الدستوريّ العامّ إلى دولة موحدة أو بسيطة ودولة مركّبة[١]، حيث تعرف الدولة الموحّدة على أنّها تلك الدولة التي تكون فيها السلطة واحدة غير مجزأة ولا مقسمة إذ تضطلع الدولة بشؤونها الداخلية والخارجية هيئة واحدة[٢]، أما الدولة المركّبة فتقوم نتيجة اتّحاد دولتين أو أكثر عن سلطة حكومة مشتركة مع الاحتفاظ بسيادة الدول الأعضاء[٣]، ووفقاً لهذا النوع فإن مظاهر السيادة الداخلية تتوزع بين الحكومة الاتّحاديّة والحكومات المحلية الداخلة في الاتحاد حيث ينشأ عنها ازدواج في السلطات العامة في الدولة؛ أي: السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية[٤] .

إنّ مصطلح النظام الاتّحاديّ مشتقّ من الكلمة اللاتينية (foedus) وتعني ميثاقاً، أو عقداً وقد شاع لفظ فيدرال (federal) عندما تمّ استعارة هذا اللفظ للاستخدام في نظام اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين اتّحاد على أساس عقد توحيد يضمّ (١٣) ولاية؛ وذلك بعد أن تخلصت من الاحتلال[٥].

ويرى بعضهم أنّ هناك مصطلحان تمّ تداولهما في هذا المجال هما (federdism) الفيدرالية والفدرالية الاتحاد الفيدرالية (federa Tion) والمصطلحان مختلفان في المعنى إذ أنّ النظام الاتّحاديّ شكل من أشكال الترتيب التعاقديّ وهو يعني الاتّفاق (feedus or paet) حيث اشتقّت من الثقة (fidesorTrusT)؛ ويضمن اتفاقا تمّ قبوله بصفةٍ حرّة ومستقلة؛ ومن هذا يتّضح أنّ أصل (Foedus) هو نوع من الاتّفاق الّذي يقوم على الثقة المتبادلة بين الأطراف أو هو تعهّد موثوق به[٦].

لقد تعدّدت التعريفات الخاصّة بالنظام الاتّحاديّ بسبب تعدّد آراء القانون وفقهائه في تعريفهم له فكلٌّ منهم ينظر إليه من زاوية معيّنة فقد عرّفه (رونالد واتس) على أنه مصطلح معياريّ وليس وصفيّا وهو يشير إلى التوجّه نحو تكوين حكومة متّحدة الطبقات تجمع بين عناصر الحكم المشترك والحكم الذاتي تقوم على أساس الجمع بين الوحدة والتعدّدية في آنٍ واحد[٧].

إنّ (جورج أندرسون) يعرّف النظام الاتّحاديّ على أنّه عبارة عن مستويين من الحكومة قائمين على الدستور لكلٍ منهما استقلاليّة ذاتيّة؛ وتعدّ الحكومات في كلّ مستوى مسؤولة مسؤوليّة أساسيّة أمام جمهور ناخبيها[٨]، أمّا (أندريه هوريو) فيرى أنّ النظام الاتّحاديّ شراكة دول في ما بينها علاقات قانونيّة داخلية؛ أي: قانون دستوريّ وبموجب هذا القانون تقوم دولة أعلى فوق الدول المشتركة[٩]، ويرى (مارسيل بريلو) على أنّ النظام الاتّحاديّ هو " اتّحاد الدول إذ تخضع لسلطة مركزيّة واحدة تحتفظ جزئيّا باستقلال ذاتيّ دستوريّ، وقضائيّ، وإداريّ واسع "[١٠]، ويعرّف أيضاً على أنّه انضمام دولتين أو أكثر تحت إمرة رئيس دولة واحدة مع احتفاظ كلٍ منها بسيادتها الداخليّة مكوّناً لها دستورها وقوانينها وحكومتها ولكنّها تفقد سيادتها الخارجيّة حيث تفنى شخصيتها الدولية ويظهر شخص دولي جديد ينفرد بالسيادة الخارجية[١١]، ويعرّف أيضاً على أنّه نظام سياسيّ مركّب يستند في قيامه الى الدستور ولا يخضع لأحكام القانون الدوليّ العامّ[١٢]، ويرى بعضهم على أنّه ذلك النظام الذي يتمّ فيه توزيع الصلاحيّات بين حكومتين أو أكثر تمارسان الحكم على مجموعة من الأفراد في إقليم جغرافيّ واحد[١٣].

ثانياً . النظام الاتّحاديّ والمفاهيم المقاربة

تتكوّن الدول المركّبة من اتحاد دولتين أو أكثر تتوزّع بينها سلطات الحكم على نحو يختلف تبعاً لنوع الاتّحاد الذي يربط بينها وتختلف الدولة المركّبة بحسب نوع الاتّحاد وقوّته ومدى توزيع الاختصاصات على أنواع عدّة منها :

١. **الاتّحاد الشخصيّ:** هو اتّحاد بين دولتين أو أكثر تحت سلطة رئيس واحد على حين تظلّ كلّ دولة مستقلّة عن الأخرى بشخصيتها الدولية فيه وشؤونها الداخلية كالذي حدث بين بلجيكا والكونغو (١٨٨٠–١٩٠٨) ويتميز هذا الاتّحاد بأنّ رئاسة الدولة فيه موحّدة في شخص واحد وأن لكلّ دولة سلطاتها العامّة، وأنّ لكلّ دولة مؤسّساتها السياسيّة المستقلّة[١٤]، إنّ هذا الاتّحاد يختلف عن النظام الاتّحاديّ لأنّ النظام الاتّحاديّ يلغي الشخصيّة الدولية لأعضائه إذ أنّ الدول الأعضاء سوف تفقد سيادتها الخارجيّة وتحتفظ بشيء بسيط من سيادتها الداخلية التي يحدّدها الدستور[١٥].

٢. **الاتّحاد الفعليّ (الحقيقيّ):** هو اتّحاد يتمّ بين دولتين أو أكثر حيث يتمّ الاتّفاق على توحيد كامل لسلطات الدول الأعضاء في سلطة واحدة فتؤسّس حكومة مشتركة (حكومة الوحدة) تكون مهمتها إدارة شؤونها الموحّدة والخارجيّة، والدفاعيّة، والماليّة على أن تحتفظ كلٌ منها بحكومة إقليميّة وبقسم من السيادة الداخليّة[١٦]، ومن الأمثلة على هذا الاتّحاد كالذي حدث بين النرويج والسويد (١٨١٥–١٩٠٥) والدنمارك وأيسلندا (١٩١٨–١٩٤٤) ويتميز هذا الاتحاد بأنّ الحرب التي تقوم بين إحدى دول الاتحاد ودولة أجنبية تعدّ حرباً بالنسبة للاتّحاد بمجموعه وكما أن هذا النوع من الاتحاد لا يترتب عليه المساس بالسيادة الداخلية للدول الأعضاء، ولكلّ منها دستور خاصّ وسلطات عامة (تنفيذيّة، وتشريعيّة، وقضائيّة) وكذلك لكلّ منها نظام سياسيّ مستقلّ وجنسيّة واحدة لكلّ دولة الاتحاد[١٧]، وهذا الاتّحاد يختلف عن النظام الاتّحاديّ حيث تفقد الدولة شخصيتها الدولية وتنشأ شخصية دولية جديدة[١٨].

٣. **الاتّحاد الكونفدرالي:** ويعرف أيضاً بالاتحاد الاستقلاليّ أو التعاهديّ يقوم بين دول كاملة السيادة والاستقلال حيث تكون الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات هي الوسيلة لانتقاء هذا الاتحاد؛ وذلك

بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة[١٩]، وفي هذا الاتحاد تبقى الدول الأعضاء محتفظة بسيادتها الداخلية والخارجية[٢٠]، وتتولى هيئة مشتركة تدعى جمعية أو مؤتمراً؛ وتتألف هذه الهيئة من ممثلي دول الأعضاء؛ مهمتها تنظيم القضايا المشتركة التي نصّت عليها معاهدة التحالف وتنازل كلٍ من هذه الدول عن بعض اختصاصاتها لصالح الهيئة المذكورة[٢١]،على حين تبقى هذه الدول محتفظة بسيادتها والقسم الأكبر من اختصاصاتها كحقها في التمثيل السياسي وحقها في عقد معاهدة واتفاقيات مع الدول باستثناء مسائل خاصة نصت عليها وثيقة الاتحاد[٢٢].

يرى بعض الفقهاء والكتاب في كلٍّ من النظام الاتّحاديّ (الفيدرالي) والكونفدرالي تجسيداً لنموذج واحد، وأنّهما يندرجان تحت تسمية واحدة وهي (الدولة المفدرلة) وهذه التسمية المشتركة مبنيّة على إشتراك التضامن في عنصر واحد يكمن في مشاركة الدول الأعضاء في تكوين الإدارة المركزية وهذه المشاركة موجودة في الدول التي تأخذ النظام الاتّحاديّ وبنسبة أكبر من الدول التي تتبع النظام الكونفدرالي[٢٣].

كما ذكرنا أنّ النظام الكونفدرالي يستمدّ وجوده من معاهدة تتمّ بين الدول الأعضاء[٢٤]، على حين النظام الاتّحاديّ (الفيدرالي) ينشأ من طريق عمل قانونيّ داخليّ؛ وهو الدستور ويترتّب على ذلك تعديل مضمون الدستور في الاتّحاد الكونفدرالي موافقة جميع أعضاء الدول الداخلة في الاتّحاد عكس الاتحاد الفيدرالي؛ إذ لا يشترط التعديل بعض نصوص الدستور لاجتماع وموافقة كلّ الدول الأعضاء، بل مجرد أن تكون هناك موافقة الأغلبيّة[٢٥]، وكذلك أنّ موظّفي أيّة دولة من دول أعضاء الاتّحاد الكونفدرالي يُعَدّون أجانب في الدول الأخرى للاتحاد لأنّ هذا الاتّحاد لا يؤدّي إلى تكوين شعب واحد، وهو بذلك يختلف عن النظام الاتحاديّ الفيدرالي اختلافاً جوهريّاً إذ أنّ في هذا النظام يمنح لكلّ المواطنين جنسيّة واحدة وهي جنسيّة دولة الاتّحاد وإن اختلفت أوطانهم[٢٦]، فضلاً عن ذلك لا يوجد في الاتحاد الكونفدرالي ما يسمّى بالمحكمة الاتّحاديّة العليا التي تفصل في المنازعات التي تحصل بين دول الأعضاء وهو عكس النظام الفيدرالي الذي تقام في ظلّه محكمة دستورية عليا تفصل في حالة حدوث نزاعات وخلافات بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء وبدل المحكمة يوجد في الاتحاد الكونفدرالي هيئات تختص بحل المنازعات وفق نصوص الاتحاد[٢٧].

وكذلك تستطيع كلّ دولة في الاتحاد الكونفدرالي أن تنفصل من الاتحاد وتنسحب وهذا ما يعرف بحقّ الانفصال إذ إنّ لكل دولة الحقّ أن تخرج من الاتحاد متى ما رأت ما يخلّ بسيادتها وحقوقها الإقليميّة وهذا عكس النظام الاتّحاديّ الفيدرالي الذي لا يقرّ بعمل أيّ إجراء من إجراءات الانفصال ولا يعطي مثل هذا الحقّ للدول الأعضاء[٢٨].

٤. **الحكم الذاتي:** إنّ نطاق الحكم الذاتي بصفته تطبيقاً قانونيّاً داخليّاً في البلدان التي تعاني مشاكل ناجمة عن عدم تجانس سكّانها، وعدم التكامل في مجتمعات تلك البلدان التي تحتوي خصوصيّات ثقافيّة واجتماعية مختلفة وهي التي تصبو كل منها إلى تحقيق مصالحها وطموحاتها ولهذا وقبل التطرّق إلى مسألة المقارنة بين النظام الاتحاديّ والحكم الذاتيّ سنوضح مفهوم الحكم الذاتيّ أولاً.

تنطوي فكرة الحكم الذاتيّ على مدلولين الأوّل: دوليّ والثاني مدلول على المستوى الداخليّ، ففي مجال القانون الدوليّ يقصد به صيغة للحكم الذي يُطبّق على أقاليم أو مناطق معيّنة تتوافر فيها كلّ مقوّمات الدولة من شعب، وإقليم، وسلطة سياسيّة مع البقاء تحت سيطرة وحكم الدول المستعمرة، وكذلك لا يسمح له بالسيادة الخارجيّة[٢٩].

ويعرف كذلك على أنّه صفة متطوّرة من اللامركزيّة الإداريّة حيث تقوم الدولة، وضمن سلطاتها القانونيّة والسياسية بالسماح لقوميّة، أو جماعة معيّنة ببعض السلطات التشريعيّة والإداريّة ولكن تحت رقابتها وإشرافها[٣٠]، وحينئذٍ يتشابه الحكم الذاتيّ مع النظام الاتّحاديّ والفيدراليّ من حيث اللامركزيّة الإداريّة والسياسيّة إلّا أنّ النظام الاتّحاديّ يكون أوسع بكثير منه، وكذلك فإنّ النظام الاتّحاديّ يكون له دستور مكتوب عكس الحكم الذاتيّ حيث يكون تحت إشراف الحكومة المركزيّة في الدول الموحدة، إذ أنّه يمثّل صيغة من اللامركزيّة الإقليمية وينشأ عن طريق الحكومة المركزيّة عكس النظام الاتّحاديّ[٣١].

ثالثاً. أساليب نشأة النظام الاتّحاديّ (الفيدرالي).

الأسلوب الأوّل: يتمثّل في انضمام دولتين أو أكثر مع بعضهما البعض، إذ يعدّ هذا الأسلوب الأكثر شيوعاً من حيث الواقع العلميّ نتيجة دوافع وظروف خاصّة؛ مثل وحدة الأصل أو الجنس، أو اللّغة، أو الدين، أو التاريخ المشترك، وغيرها من الأمور[٣٢]، فضلاً عن أنّ هناك مجموعة من العوامل ذات الطابع الاقتصاديّ،

والاجتماعيّ، والسياسيّ الّتي تدفع بالدول المستقلّة عن بعضها إلى الاتّحاد في دولة واحدة، ولأنّ النظام الاتّحاديّ يعدّ الصيغة التي توازن بين ما هو مشترك على المستويات كافة للولايات أو الأقاليم، وبين ما هو خاصّ ومميز للوحدات الاتّحاديّة[٣٣]، ومن جانبٍ آخر فإنّ مسألة الحقوق والحرّيات تكون مصونة في هذا الأسلوب نظراً إلى اختصاصات الولايات أو الأقاليم الكثيرة الّتي تحتفظ بها عند الاتّحاد[٣٤]، ومثال على أعرق الأنظمة الاتّحاديّة وأكثرها نجاحاً في العالم هو النظام الاتّحاديّ للولايات المتّحدة الأمريكية التي كانت عبارة عن (١٣) مستعمرة تجمعها روابط منها وحدة الجغرافيا، والديانة، والعقيدة، واللغة الواحدة ويخضعون لحاكم واحد وهو الملك الإنكليزي ويطبق عليهم جميعاً القانون الإنكليزي كانت هذه العوامل دافعاً للتقريب بين هذا الولايات سبيلاً لإقامة اتّحاد[٣٥].

وفي العام ١٧٥٦، دخلت بريطانيا الحرب ضد فرنسا وحلفائها، وخرجت منها خاسرة مثقلة بالديون والأعباء المالية فقد تحمّلت هذه المستعمرات تكاليف هذه الحرب فساد نوع من التوتر والإرباك بين المستعمرات وبريطانيا إلى أن اندلعت الحرب في العام ١٧٧٥، وإعلان الاستقلال وفي العام ١٧٨٧، وبعد مناقشات تمّ إقرار الدستور الاتّحاديّ وهكذا تمّ إنشاء النظام الاتّحاديّ الأوّل في العالم[٣٦].

ويتّضح ممّا تقدّم أنّ الدول التي تنشأ بهذا الأسلوب سوف تتمتع بالحقوق والحرّيات وذلك لأنّ الدول المنضوية تحت هذا الاتحاد لا تتنازل عن جميع سلطاتها لدولة الاتّحاد بل تتمتّع بالاستقلال النسبيّ.

الأسلوب الثاني: ينشأ النظام الاتّحاديّ الفيدرالي عن طريق تفكّك أحد الدول البسيطة، أو الموحّدة إلى ولايات وأقاليم يجمعها الاتحاد المركزيّ، ويحدث هذا عندما تكون هناك دولة كبيرة مكوّنة من جماعات أو شعوب غير متجانسة يصبح إطار الدولة الموحدة غير ملائم لها فتتفتت وتتفكك إلى ولايات وأقاليم مع الاحتفاظ بالاستقلال في ما يخصّ شؤونها الداخليّة[٣٧]، ومثال على هذا الأسلوب الاتّحاد السوفيتي (روسيا الاتّحاديّة حاليا) وكذلك دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك إذ كانت البرازيل دولة بسيطة تحوّلت إلى دولة فيدرالية بموجب التعديل الدستوريّ في العام ١٩٩٣، وكذلك جمهورية العراق التي تحولت من دولة بسيطة شديدة المركزيّة إلى فيدرالية اتحادية عندما صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقاليّة في العام ٢٠٠٤[٣٨]، فضلاً عن هذا هناك أساليب أخرى لنشوء النظام الاتّحاديّ:[٣٩].

١. إنشاء الدول الاستعماريّة اتّحاداً بين مستعمراتها .

٢. اتفاق مجموعة من الأقاليم على إنشاء اتّحاد بينها مثل: اتّفاق الإمارات العربيّة السبع على إقامة دولة الإمارات في العام ١٩٧١ .

٣. إعلان الأمم المتحدة عن الاتّحاد الفيدرالي مستندة بذلك إلى رغبة الشعب في الاستقلال عن الاستعمار .

وعكس الأسلوب الأول فإنّ الدول التي تنشأ عن طريق التفكّك سوف تتنازل عن الجزء الأكبر من سلطاتها لصالح دولة الاتّحاد، إذ تحتفظ بقدر كبير من السلطات .

رابعاً . مبرّرات قيام النظام الاتّحاديّ (الفيدرالي) .

الحقيقة لا يمكن إقامة نظام اتحادي (فيدرالي) دون أن تتوافر بعض المعطيات الأساسيّة التي تدعو لذلك؛ لأنّ النظام الاتّحاديّ هو تنظيم سياسيّ قانونيّ مركّب يجب أن تتوافر له البيئة المناسبة والمبرّرات اللازمة لكي يتمّ تطبيقه .

إنّ وجود تعدّدية قوميّة، وعرقيّة، وطائفيّة في المجتمع الواحد، فضلاً عن وجود مصالح مشتركة كالتاريخ، أو اللغة، أو الدين مع وجود الرغبة في القوّة والخوف من العدوّ الخارجيّ كلّها أسباب تدفع إلى التنازل عن شخصيتها الدولية وسيادتها الداخلية بالانضمام إلى أنظمة اتّحادية[٤٠]، وكذلك رغبة الكيانات المنضوية تحت هذا الاتّحاد في تكوين دولة واحدة ترعى مصالحها المشتركة، وتمثّلها في مواجهة الدول الأخرى، ويعطي هذا الاتّحاد حقّ الدول الأعضاء بالاحتفاظ بقدر مناسب من الاستقلال الداخليّ لتحقيق مصالح كلّ ولاية أو إقليم، وإنّ من أهمّ مظاهر النظام الاتّحاديّ وجود دستور خاصّ وقوانين خاصّة، فضلاً عن مجالس نيابية ومحاكم[٤١] .

وكذلك من المبررات المهمة لقيام النظام الاتّحاديّ هو العامل الاقتصاديّ، وذلك لأنّ أغلب دول العالم اتّجهت نحو اقتصاد السوق، وهذا يدفع إلى الأخذ بالطابع اللامركزيّ لاقتصاد السوق ممّا يؤدّي إلى خلق بيئة تعاقدية لا يمكن أن تستقيم في ظلّ نظام الإدارة المركزية للأقاليم والولايات لأنّ هذا سيؤدي إلى البطء في النموّ الاقتصاديّ نتيجة الروتين في العمل الحكوميّ المركزيّ[٤٢] .

فضلا عن ذلك يعدّ العامل الجغرافيّ من مبرّرات قيام النظام الاتّحاديّ لأنّ أغلب الفيدراليات التي نشأت في العصر الحديث كانت عبارة عن ولايات، أو كانتونات، أو اقاليم متباعدة نسبيّاً كما هو الحال للولايات المتّحدة الأمريكية وسويسرا والهند إذ إنّ هذا التباعد عزّز رغبة الدول في إقامة نظام اتّحاديّ وكذلك لأنّه يعمل على تقوية المشاعر الإقليمية والرغبة في الاستقلال الذاتيّ[٤٣]، إنّ تحوّل هذه الدول إلى الأنظمة الفيدرالية ساعدها في تقديم الخدمات لسكّانها بصيغة أفضل وضمان سيطرتها على المناطق كافّة بحيث ينتج عن هذه السيطرة استقرار سياسيّ[٤٤]، من جانب آخر من الممكن أن يقوم النظام الاتّحاديّ عن طريق (الانحلال) وذلك بسبب الاختلاف الجغرافي والتمايز في طبيعة الموارد الاقتصادية وهذا سيؤدّي إلى عدم استمرار إقليم ما في ضمن إطار الدولة البسيطة إذ إنّ جغرافية منطقة ما يمكن أن تكون مختلفة عن بقية مناطق الدولة ذلك من شأنه أن يساعد في تكوين إقليم يتميز بطبيعة وظروف اقتصادية مختلفة وحينئذٍ سيؤدّي ذلك إلى التوجّه نحو النظام الاتّحاديّ[٤٥]، وبهذا فإنّ التوجّه نحو النظام الفيدراليّ هو الأنسب فهو يختلف عن المركزيّة والأشكال الهرميّة في الحكم وبذلك سيحتوي جميع أشكال التنوّع والتعدّدية الموجودة في الدول بطريقة لامركزيّة وأنّه سوف يمنح تلك الأقاليم السلطة لإدارة شؤونها المحلّية بنفسها كتأمين استخدام اللغة والثقافة الخاصّة بالسكان وممارسة طقوسهم بحريّة تامّة لأنه يشبه أسلوب التوزيع العمودي للسلطة[٤٦].

وعندئذٍ فإنّ النظام الاتّحاديّ هو أفضل وسيلة يمكن أن تلجأ إليها الدول التي تعاني من تنوّع داخليّ لأنه سيمكّنها من التوفيق بين رغبتين متعارضتين الأولى: تشمل تكوين كتلة واحدة والثانية: حرص كل دولة بالحفاظ على استقلال نسبيّ.

خامساً. خصائص النظام الفيدرالي (مزاياه وعيوبه)

١. **وجود دستور مكتوب:** إن الدستور في النظام الفيدرالي له أهمية كبيرة من الناحية القانونية والسياسية لأن الولايات أو الأقاليم في الاتحاد تكون متيقنة تماماً من أن تطبيق الدستور الفيدرالي سيضمن لها أهدافها الذاتية في الدولة الفيدرالية، ويضمن لها كذلك التوزيع السليم للسلطات والاختصاصات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وهذا لن يكون واضحاً ودقيقاً الا في صلب الوثيقة الدستورية المكتوبة التي تكون بعيدة عن الغموض والالتباس[٤٧].

٢. **توزيع الاختصاصات بين حكومة الاتحاد وحكومات الولايات**: عملية توزيع الاختصاصات تكفلت بها الوثيقة الدستورية التي يقوم عليها الاتحاد الفيدرالي الا ان بعض الدساتير تختلف في معالجتها لتوزيع الاختصاصات بين الحكومة والاتحاد وذلك تبعاً للمذهب السياسي والاقتصادي الذي تبنته الدولة وكذلك الظروف السياسية والاجتماعية والاعتبارات التاريخية التي أحاطت بنشأتها(٤٨).

٣. **الاستقلال التشريعي**: يقتضي مبدأ الاستقلال في الاتحاد الفيدرالي وجود سلطة تشريعية مستقلة تتولى التشريع في نطاق المسائل الداخلية لكل ولاية وفقاً لأحكام الدستورين الفيدرالي والمحلي، وتتكون هذه السلطة التشريعية في ولايات بعض الدول من مجلسين على غرار السلطة التشريعية الاتحادية بينما تكون في بعض الدول الأخرى مكونة من مجلس واحد فقط.

٤. **الاستقلال التنفيذي**: يتولى حاكم الولاية في الاتحاد الفيدرالي رئاسة السلطة التنفيذية فيها سواء أكان توليه هذا المنصب عن طريق الانتخاب من قبل مواطني الولاية كما في الولايات المتحدة الامريكية، أم عن طريق تعيينه من قبل السلطة الاتحادية كما في فنزويلا والهند(٤٩).

٥. **وجود مؤسسة دستورية قضائية**: تقوم بحل الخلافات التي قد تنشأ ما بين السلطة الاتحادية والسلطة الإقليمية.

ويعد الاتحاد الفدرالي أقوى أنواع الاتحادات وأكثرها استقرار بفضل مزاياه العديدة التي تضمن له التوسع والانتشار، فهو يوفر نظاما دستوريا قويا تستند إليه التعددية الديموقراطية، كما أنها تمكن من الحد من الأعمال التعسفية للدولة والحد من قدرتها على انتهاك الحقوق ما دامت العمليات القانونية لصنع القرار في الأنظمة الفيدرالية تحد من سرعة الحكومة على التصرف. فمن المزايا التي يوفرها الاتحاد الفيدرالي هي(٥٠):

أ. يساعد النظام الفيدرالي على تكوين دول كبيرة قوية ذات إمكانيات ضخمة، تستطيع الدفاع عن كيانها والمحافظة على استقلالها وذلك لما يتوافر لها من إمكانيات وقدارت يصعب تحقيقها لأية دولة من الدول الأعضاء فيه منفردة.

ب. يوفق نظام الفيدرالية بين الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي اذ يترتب عليه توحيد التشريع في المسائل الجوهرية التي تهم دولة الاتحاد الفيدرالي في مجموعها ويترك بعد ذلك حرية كبيرة للولايات أو الأقاليم أو المقاطعات في إصدار التشريعات في المسائل الثانوية المحلية التي تهم كل ولاية على حدة بوصفها تشريعات تتفق مع ظروفها الخاصة وتتلاءم مع أحوالها .

ج. للنظام الفيدرالي قيمة ديموقراطية كبيرة، فهو يسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية خاصة محلية تكون أكثر ملائمة لصالح الولاية التي تصدر منها .

د. تعزيز قوة الدولة ووزنها السياسي لان تطبيق النظام الفيدرالي بشكل نموذجي وصحيح يؤدي الى استثمار كل موارد الدولة الطبيعية والبشرية، لان كل إقليم يسعى الى استثمار الموار المهمة بأقصى قدر لغرض تنمية الإقليم .

هـ. الفيدرالية رؤية عامة ونظام سياسي لإدارة البلدان وإن من أهم مميزاته هو الرقابة الشعبية والمتابعة لحركة المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي والجريمة المنظمة ستكون كل تلك الأمور أكثر فاعلية في الوحدات الفيدرالية .

وللنظام الفدرالي عيوب عدة منها[٥١]:

أ. قد يؤدي النظام الفيدرالي الى تهديد وحدة الدولة ذاتها ، وربما الى انفصال ولاياتها ، خاصة إذا ما قويت سلطات الولايات على حساب السلطات الاتحادية .

ب. يحتاج النظام الفيدرالي الى نفقات ضخمة بسبب تعدد السلطات والتنظيمات الاتحادية والداخلية في الولايات المختلفة، والتي قد يتحملها في النهاية المواطنون على شكل ضرائب ورسوم مما يثقل كواهلهم .

ج. إن ازدواج السلطات العامة في الدولة الاتحادية يؤدي الى تداخل الاختصاصات ما بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وبالتالي يؤدي الى منازعات عديدة بينهما لان أسلوب توزيع الاختصاصات مهما كام دقيقاً ، لا يستطيع حل هذه المسألة بصورة نهائية .

د. إن تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل تعوق تنظيم المرافق في مختلف المقاطعات أو الأقاليم. إذ أن التعقيد في وجود العديد من مراكز القرار المختلفة وتوزيع السلطات، يعني ان من المهم وجود تعاون وتفاهم والسيطرة والقيود المتبادلة.

هـ. الافتقار الى التجانس، إذ أن الاستقلال الذاتي للمقاطعات أو الأقاليم يقود بالضرورة الى الاختلافات، والتنوع هو نقيض التجانس، مما قد ينتج صعوبات، مثلا لطلبة المدارس عندما تنتقل عائلاتهم من اقليم الى آخر.

و. إذا ما أخذنا بمبدأ توزيع السلطة الى ابعد من المسائل الداخلية ليشمل العلاقات الخارجية وحصول خلاف مع دولة اخرى، فأن الدولة الفيدرالية تلاقي معارضة الاعضاء في توسيع صلاحيتها المركزية، ثم ان اعضاء الاتحاد الفيدرالي، وبسبب سيطرتهم على شؤون مواطنيهم وامتلاكهم التشريعات الخاصة بهم، قد يخلقون مشاكل معقدة للحكومة الاتحادية حين قيامها بتطبيق بنود معاهداتها مع الدول الاخرى.

ز. هنالك صعوبات جدية في ممارسة القضاء، وهذه الصعوبات ناشئة عن وجود قوانين مختلفة لكل مقاطعة أو اقليم أو ولاية.

ح. والصعوبة القصوى في النظام الفيدرالي للحكم، تنتج عن تقسيم السلطة التشريعية بين جهازين حكوميين منفصل بعضها عن بعض، فهناك خطر غالب الوقوع ناتج من تنوع التشريع، في وقت تدعو فيه الحاجة الى تشريع موحد، أو ان نفوذ الهيئة التشريعية المركزية قد يطغي في اعماله على الهيئة الفرعية، في وقت يجب ان تكون الهيئة الفرعية مستقلة. وبناءً على ذلك، مشكلة ايجاد التوازن وتحديد الأعمال بين الهيئة الاتحادية المحلية يشكل مصدرا للصعوبة، ومعنى هذا خلق مجال مستمر للانشقاق والعصيان المحلي (٥٢).

المحور الثاني

النظام الفيدرالي في المكسيك

ربما كانت المكسيك جزءاً من ما يعرف بالعالم الجديد حسب التسمية الاوروبية لكن في الحقيقة تم تضمين جزء كبير من الاراضي في يومنا الحاضر إذ كانت الجمهورية المكسيكية جزءاً من العالم القديم قبل أن يعرفه الاوروبيون قبل نهاية القرن الخامس عشر اذ ان اقليم ما يسمى الان بالمكسيك مأهول منذ ما لا يقل عن ١١٠٠٠ سنة ومنذ قرون عدة كان يمثل جزءا من منطقة عرفت باسم أميركيا الوسطى أي ما قبل كولومبوس حيث تشتهر المكسيك بالعديد من الثقافات والحضارات التي اقامها الهنود مثل المايا والاولمك والتولتك والزابوتيك وكانت حضارة الازتيك تعد اخر إمبراطورية هندية في القرن الخامس عشر .

وتعد حضارة المايا من أشهر الحضارات التي استوطنت المكسيك إذ تعرف المدة الزمنية لهيمنة قبائل المايا بالمرحلة الكلاسيكية حيث كانت إمبراطورية المايا مرتبطة بالطرق التجارية، وكان لكل مدينة قصورها الخاصة، كالأهرامات، والمعابد ، والقنوات، والساحات، وحتى ملاعب الكرة(٥٣) .

تحتل المكسيك اليوم غالبية الجزء الجنوبي من قارة امريكا الشمالية حيث تشترك في حدودها الشمالية مع الولايات المتحدة الامريكية ويحدها من الشرق خليج المكسيك ومن الغرب المحيط الهادي ومن الجنوب البحر الكاريبي وتشترك في حدودها الجنوبية أيضا مع بليز وجواتيمالا(٥٤) .

إذ أن الاسم الرسمي لها هو الولايات المكسيكية المتحدة وهي ثالث دول أميركيا الشمالية بعد كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية وتعد عاصمتها مكسيكو سيتي من أكبر مدنها بل تعد واحدة من أكبر دول العالم إذ تبلغ مساحتها ١,٩٧٢,٥٥٠كم٢ وتعد خامس أكبر بلد في الامريكيتين من حيث المساحة الكلية والثالث عشر من بين الدول المستقلة في العالم ويقدر عدد سكانها بأكثر من ١١٢مليون نسمة مما يجعلها الحادية عشر من حيث السكان عالميا والاكثر اكتظاظا بالسكان في البلدان الناطقة بالإسبانية إذ أن سكانها أغلبيتهم من الخليط الامريكي الاوروبي فضلاً عن أن أغلبية السكان هم من أتباع الكنيسة الرومانية مع وجود البعض من البروتستانت وكذلك تتميز البلاد بتنوع الجغرافي حيث توجد الصحارى والغابات الممطرة والوديان والجبال(٥٥) .

اولاً . الاسس الفكرية والدستورية

خضعت المكسيك للاستعمار الاسباني لمدة ثلاثة قرون قبل ان تنال استقلالها في القرن التاسع عشر ففي ١٦ سبتمبر ١٨١٠م تم اعلان استقلالها وفي ٢٧ سبتمبر ١٨٢١م اعترفت أسبانيا باستقلال المكسيك رسميا وتم إعلان الجمهورية في المكسيك، إذ بدأت المدة الاستعمارية مع الفتح الاسباني ما بين ١٥١٩–١٥٢١م بالاستكشافات التي قام بها هيرناندو كويتز بإنشاء (فيلا ريتشا دي لا فيرا كروز) أول مستوطنة أوربية في المكسيك، وأعقب ذلك الفتح المادي الفتح الروحي وكان التحول الديني الى المسيحية يعني محاربة المعتقدات المشركة القديمة لدى الحضارات الأصلية، بعد ذلك أوفد ملك أسبانيا أنطونيو مندوزا ،أول ممثلاً له الى المكسيك في العام ١٥٢٥م وعندما إعتلى البوربونيون العرش الإسباني، طبق تقسيم إقليمي وإداري جديد يضم إدارات و محافظات بهدف نيابة الملك لرقابة أشد صرامة، مما ساعد على زيادة الاضطراب[٥٦]، شجع دخول الفرنسين الى أسبانيا المكسيكيين على البدء بالنضال من أجل الاستقلال وحدثت بعض الاضطرابات إلا أن الأسبان سيطروا على الوضع وقاموا بإعدام الثوار، وعاد الهدوء الى الأراضي المكسيكية ثم ما لبث أن حل الضعف بملك أسبانيا فرناند السابع، ووجدها الثوار المكسيك فرصة لنيل الاستقلال، وبالفعل اجتمع قائد الجيش الإسباني مع قائد الثوار وتم أعلان الاستقلال للمكسيك في العام ١٨٢١م ،بعد ذلك دخلت المكسيك الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥٧]، إذ خسرت المكسيك أكثر من نصف الأراضي الشاسعة التي كانت تمتلكها قبل العام ١٨٣٦م ، عندما أخفقت الحكومة المكسيكية في احتواء انتفاضة انفصالية في تكساس، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه اللحظة لدمج تكساس في الاتحاد الأمريكي ،انتهت هذه الحرب بتوقيع معاهدة (غوادالوبي هيدالغو) في العام ١٨٤٨م، ثم حدثت الحرب الأهلية ، ومن ثم الغزو الفرنسي والعديد من الاحداث الأخرى[٥٨] .

تأسست الجمهورية في كانون الثاني /يناير ١٨٢٤ م وأعلن الدستور الاتحادي في تشرين الاول اكتوبر واصبح غوادلوب فيكتوريا رئيسا لجمهورية المكسيك بيد أن العقود التالية كانت مرحلة تصارع سياسي بين مختلف الاجنحة وتعاقب الاتحاديون والليبراليون من جانب والمحافظون من جانب اخر على السلطة عن طريق سلسلة من الانقلابات مما حال دون تنفيذ اية سياسة حكومية عامة بصورة كاملة وتفاقمت هذه الحالة الداخلية التي كانت عادية بالنسبة لدولة في طور التكوين بسبب العدوان الاجنبي: محاولات اعادة الفتح ، وضياع الاراضي، والتدخل الاوروبي والغزو من جانب الولايات المتحدة .

بعد ذلك دخلت المكسيك العديد من الحروب بعد استقلالها كان أكثرها دموية هي حرب الاصلاح التي استمرت ثلاث سنوات وأضرت بالبلد بأكمله، اذ تعد هذه الحرب ذروة الصراع بين المحافظين والليبراليين حيث كان توقيت اندلاع الحرب مع اعلان دستور ١٨٥٧م الذي نص بطريقة ضمنية على حرية العبادة وخول الحكومة سلطة سن تشريعات تتصل بالدين، الا أن في العام ١٨٦٠م، خرج منه الليبراليون منتصرين، لكن المحافظين ظلوا متأهبين للحرب وقد موا دعمهم للتدخل الفرنسي لتأسيس امبراطورية تخضع (لمكسيمليان ها بسبورغ) .

وفي العام ١٨٦٣م احتل الجيش الفرنسي العاصمة حيث أسس مكسيمليان الإمبراطورية الثانية في العام ١٨٦٤م بدعم من نابليون الثالث، غير أن هذه الامبراطورية لم تنجح كما لم يستكمل احتلال جميع الاراضي وفي عام ١٨٦٦م انسحبت قوات الاحتلال وتم أسر مكسيمليان والجنرالين المحافظين ميرامون وماخيا .

وبانتصار الجمهورية توحدت البلاد بأكملها و دخلت مرحلة استقرار مع تنفيذ البرنامج الليبرالي وفي العام ١٨٧٦م أصبح (بورفيريو دياث) رئيساً للجمهورية من خلال انقلاب وأمسك بزمام السلطة حتى العام ١٩١١م الا أن مرحلة حكم دياث اتسمت بانعدام الديموقراطية واستغلال وافتقار قطاعات كبيرة من المجتمع الريفي والحضري وهذا ما أدى الى حدوث اضطراب شعبي واسع النطاق انتهى الى قيام اول ثورة اجتماعية في العالم وأزيح دياث في العام ١٩١١م وغادر البلاد ودعا (فرانشيسكو ليون دي لابار) القائم بأعمال رئيس الجمهورية الى انتخابات فاز بها مادير و الذي تولى السلطة في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩١١م وتم تقويض أسس نظام مادير و وبعدها تم اغتياله في العام ١٩١٣م و تأججت الاوضاع في البلاد عندما حدث انقلاب عسكري و تولى الرئاسة (فيكتوريانو هويرتا) وعاد زعماء الثورة الذين تعاونوا على قلب نظام (بورفيريو دياث) الى حمل السلاح اذ قاموا بتنظيم حركة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تعهد قائد الجيش (فينوستيانو كرانزا) بتهدئة البلاد وبعد ذلك تم عقد مؤتمر تأسيسي صاغ وأعلن الدستور الجديد في ٥ شباط \ فبراير ١٩١٧م حيث تضمن الدستور ما كان يعد آنذاك تدابير اجتماعية رائدة وأيضا وضع إطار لعمل الحكومات التي جاءت بعد حكومة كرانزا ،وفي العام ١٩٢٩م، اقترح (بلوتاركو الياس كاليس) إنشاء هيئة سياسية تضم العسكريين والمدنيين لتعزيز السلم ودخول مرحلة من المصالحة الوطنية، وأدى هذا الى إنشاء حزب الثورة الوطني الذي سمي بحزب الثورة المكسيكية في العام ١٩٣٨م، وفي العام ١٩٤٦م بحزب الثورة المؤسسي، بعد ذلك تعاقبت تسع حكومات منها مثلا حكومة مانويل أفيلا كما تشو (١٩٤٠-١٩٤٦) الذي أتبع سياسة

للوحدة الوطنية ونبذ الاشتراكية الوطنية مما أدى الى إعلان الحرب على دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك حكومة كارلوس ساليناس دي غورتاري في العام ١٩٨٨م حيث وضع برنامج سياسي يرمي الى تحديث المكسيك واندماج بلاده في الوضع الدولي الجديد اقتصادياً وسياسياً على حد سواء فضلاً عن تحقيق اللامركزية[٥٩].

ثانياً . النظام السياسي في المكسيك

- **النظام الحزبي في المكسيك**

يعد النظام الحزبي حاسم الأهمية ففي الأنظمة الفيدرالية التي تندمج فيها الأحزاب التي تندمج فيها الأحزاب السياسية بين مستويي الحكومة، إذ قد يكون لزعماء الحزب الوطني تأثيراً كبيراً على المرشحين والقادة في الوحدات المكونة، وفي المقابل يمكن أن يتمتع الزعماء الأقليميون، من خلال وجود قواعد السلطة الخاصة بهم في الوحدات المكونة ،بدور حاسم وحساس في عملية انتخاب القادة في المركز[٦٠].

وهيمن على النظام السياسي والمؤسسات التمثيلية بالمكسيك ثلاثة أحزاب رئيسة ،في ظل تمثيل لأحزاب أخرى صغيرة ،حيث تتمتع الأحزاب الكبرى الثلاث بدرجة من المركزية تمكنها من الهيمنة كذلك على المنافسة السياسية والتمثيل السياسي داخل الولايات، وليس على المستوى الفيدرالي فحسب، فضلاً عن أن هناك بعض الاحزاب المحلية التي يقتصر نشاطها داخل ولايات معينة، اذ صبغت الثورة المكسيكية النظام السياسي كاملا بصبغة يسارية، على الأقل على صعيد التوجهات الاقتصادية ،فتصنف بناءً على توجهاتها السياسية والاقتصادية و درجة تطرفها او اعتدالها وهي الحزب الثوري المؤسسي، حزب الفعل الوطني، الحزب الثوري الديموقراطي ،حزب الخضر، حزب العمل ،حزب التحالف الجديد ، حزب حركة المواطن ،حزب حركة الاحياء الوطني، الحزب الانساني ،حزب اللقاء الاشتراكي، أحزاب محلية[٦١].

وحتى ثمانينيات القرن الماضي كان الحزب المؤسسي أو الحزب الثوري المؤسساتي هو المهيمن على النظام الحزبي وعلى سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية إذ كان هذا الحزب شديد القوة وسيطرة على السياسات الوطنية والمحلية على مستوى الدولة بين عامي ١٩٤٦و ١٩٨٨م حيث يمثل ثاني أطول حزب حاكم في العالم بعد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، وحرص على أن تكون هناك تعددية صورية مراعاة للشعارات الديموقراطية التي رفعت أثناء الثورة المكسيكية وكذلك للتقارب مع الولايات المتحدة

الامريكية. ولم يشهد النظام الحزبي تنافساً حقيقياً على السلطة الا في نهاية الثمانينات حين زاد سخط المواطنين على ممارسات الحزب الحاكم وتشبثه بالسلطة وارتفعت أسهم أحزاب أخرى بدرجة جعلته نداً للحزب الحاكم إذ لم يخسر الحزب رئاسة الدولة إلا في انتخابات عام ٢٠٠٠[٦٢].

وجاء في المادة (٤١) الفقرة (١)[٦٣] من الدستور المكسيكي (الأحزاب السياسية كيانات ذات مصلحة عامة، ويحدد القانون القواعد والمتطلبات لتسجيلها القانوني والأشكال المحددة لمشاركتها في العملية الانتخابية ،ويكون للأحزاب الوطنية السياسية الحق في المشاركة في انتخابات الولايات والبلديات ،وكذلك في انتخابات المقاطعة الاتحادية . تهدف الأحزاب السياسية الى تعزيز مشاركة الشعب في الحياة الديموقراطية والاسهام في تكامل التمثيل الوطني ،وإتاحة الوصول الى ممارسة السلطة العامة ،طبقاً للبرامج والمبادئ والأفكار التي تضعها و بواسطة الاقتراع الشامل، والحر، والسري، والمباشر والمواطنون وحدهم يحق لهم تشكيل الاحزاب السياسية والانتماء إليها بحرية وبشكل فردي على النقيض من ذلك، فأن تدخل نقابات العمال أو المنظمات ذات الاهداف الاجتماعية الاخرى في تشكيل الاحزاب السياسية وأي شكل من أشكال اتحاد الشركات يظل محظوراً)[٦٤].

- **النظام الانتخابي**

تتمتع المكسيك بنظام رئاسي ترافقه سلطة تشريعية قوية ومستقلة، إذ يتم انتخاب الرئيس في المكسيك من خلال نظام الاغلبية البسيطة والمدة الرئاسية ست سنوات ولا يجوز انتخاب الرئيس لأكثر من دورة واحدة، يتألف البرلمان المكسيكي من مجلسين هما مجلس النواب الذي يتم انتخبه لمدة ثلاث سنوات، ومجلس الشيوخ لمدة ست سنوات بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، حيث يتم انتخاب المجلسين عملاً بنظام انتخابي مختلط يقوم على نظامي الفائز الاول والقائمة النسبية.

ويتألف مجلس النواب من ٥٠٠ عضو، ينتخب ٣٠٠ منهم بموجب نظام الفائز الاول في دائرة انتخابية أحادية التمثيل، بينما ينتخب ٢٠٠ عضو عملاً بنظام القائمة النسبية ضمن دوائر انتخابية لكل منها ٤٠ ممثلاً، وتوزع مقاعد الدوائر أحادية التمثيل (٣٠٠) على مختلف المقاطعات التي يتشكل منها النظام الفيدرالي الى نسبة عدد السكان، مع العلم بأنه لا يجوز ان يخصص لأي منها اقل من مقعدين، فضلاً عن تقسيم البلاد الى خمس دوائر انتخابية يخصص لكل منها ٤٠ ممثلاً للانتخابات بموجب نظام القائمة النسبية،

وتقوم الاحزاب السياسية بتسمية مرشح واحد في كل واحدة من الدوائر أحادية التمثيل وبتسمية قائمة مغلقة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الخمس الاخرى ويقوم الناخبون بأدلاء أصواتهم من خلال ورقة اقتراع واحدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ويتم استخدام مجموع الاصوات التي يحصل عليها كل حزب في الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل لاحتساب عدد المقاعد التي تخصص للحزب في الشق الخاص بالتمثيل النسبي، ذلك عملاً بطريقة الباقي الأكبر و معادلة هاري[٦٥].

- **مؤسسات النظام السياسي**

وفقاً لدستور العام ١٩١٧، تعد المكسيك جمهورية اتحادية تتكون من ٣١ ولاية ومقاطعة اتحادية، هي ولايات حرة ،ذات سيادة واستقلال ذاتي ولكل ولاية دستورها الخاص وتقسم الولايات الى بلديات تحكمها مجالس بلدية، ومدينة مكسيكو سيتي يحكمها رئيس مقاطعة الدائرة الاتحادية ،الذي يعينه رئيس الجمهورية ،ولها جمعية عمومية من ممثلين تضم ٦٦ عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر، أذ جاء في المادة (٤٠) من الباب الثاني (تقضي إرادة الشعب المكسيكي بأن تتشكل جمهورية اتحادية ديموقراطية تمثيلية ، تتكون من ولايات حرة ذات سيادة في جميع شؤونها الداخلية لكن موحدة في اتحاد مؤسس، طبقاً لمبادئ هذا القانون الأساسي)[٦٦].

إن نظام الحكم في المكسيك جمهوري وتشكيلات الدولة مقتبسة من تنظيمات الولايات المتحدة الامريكية اي ان البنية السياسية فيه تقوم على سلطتين مركزية وأخرى محلية، الاولى تمثل سلطة الاتحاد وتشكيلاته المتكونة من الحكومة المركزية التي لها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية واخرى محلية التي تمثل حكومات المقاطعات التي بدورها لها السلطات المذكورة حيث أن الدستور الاتحادي رسم الخطوط العريضة وفواصل التفرقة بين اختصاصات كلا السلطتين، فتتبع الولايات المكسيكية الأسلوب الامريكي، في تشكيلاتها السياسية والادارية، فكل مقاطعة مكسيكية تجد ذاتها تمثل دويلة شبه مستقلة من حيث نظامها الداخلي فضلاً عن وجود سلطات محلية للتنفيذ والتشريع وشؤون القضاء وميزانية خاصة محلية، وشخصية قانونية ذات ذمة مالية وكذلك وجود قوانين في بعض الولايات تختلف عن الولايات الأخرى، وأن كل ولاية يرأسها حاكم عام وهو منتخب أما الوحدات الادارية يرأسها عمدة يتم اختياره بطريقة الانتخاب[٦٧].

وخلال القرن العشرين غلب على الفيدرالية المكسيكية طابع مركزي، والتي تم مواجهتها فقط منذ حوالي العام ١٩٨٢م عن طريق متطلبات وسياسات اللامركزية الحكومية والديموقراطية السياسية والتحرر الاقتصادي[٦٨].

تقسم السلطة العليا للاتحاد في ممارستها الى سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية.

أ. **السلطة التشريعية:** تتمثل السلطة التشريعية بالكونغرس الذي يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ والنواب، يبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ ١٢٨ يعملون لمدة ست سنوات ويتم انتخابهم وفقاً للنظام الانتخابي المختلط، يمثلون الولايات والمقاطعة الاتحادية، ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب ٣٠٠ عضو يعملون لمدة ثلاث سنوات، ٣٠٠ عضو يتم انتخابهم في دوائر انتخابية وفقاً لنظام الدوائر الفردية وعلى أساس نسبة السكان، و ٢٠٠ عضو يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي[٦٩]، لا تناط السلطة التشريعية في شخص واحد إلا في حالة صلاحيات استثنائية منحت للسلطة التنفيذية للاتحاد وفقاً لأحكام المادة ٢٩، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٣١، يتم منح صلاحيات استثنائية لإصدار تشريعات[٧٠].

ب. **السلطة التنفيذية:** تناط السلطة التنفيذية الاتحادية العليا بشخص واحد هو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية ويعد الشخص الأكثر أهمية في النظام السياسي المكسيكي، ينبغي ان تتوفر فيه المتطلبات الاتية:

- أن يكون مواطناً مكسيكياً بالولادة يتمتع بكامل حقوقه، وأن يكون من أبوين مكسيكيين، وأن يكون مقيماً في البلاد لمدة لا تقل عن (٢٠) عاما.
- أن يكون قد بلغ من العمر (٣٥) عاماً وقت الانتخاب.
- أن يكون مقيماً في البلاد سنة كاملة تسبق يوم الانتخاب.
- ألا يشغل منصباً دينياً أو يكون خادماً في أية طائفة دينية.
- ألا يكون في الخدمة الفعلية في الجيش خلال الأشهر الستة التي تسبق يوم الانتخاب.

- ألا يكون مشمولاً ضمن أية قاعدة لعدم الأهلية بموجب أحكام المادة ٨٣ .
- الا يكون وزيراً أو معاوناً لوزير في الدولة أو نائباً عاماً للجمهورية أو حاكماً لأية ولاية أو رئيساً لحكومة المقاطعة الاتحادية، ما لم يكن قد استقال من ذلك المنصب قبل ستة أشهر من يوم الانتخاب[٧١] .
- يستلم منصبه في الاول من كانون الاول /ديسمبر ولمدة ست سنوات[٧٢] .

ج. **السلطة القضائية**: تناط ممارسة السلطة القضائية الاتحادية بمحكمة العدل العليا ، وبمحكمة انتخابية، والمحاكم التعددية، والمحاكم الأحادية، ومحاكم المقاطعات حيث يشرف مجلس القضاء الاتحادي على إدارة ومراقبة وانضباط السلطة الاتحادية، باستثناء محكمة العدل العليا للبلاد، طبقاً لأحكام القانون، مع مراعاة المبادئ التي يحددها الدستور، وتعد المحكمة الاتحادية العليا اعلى سلطة قضائية يبلغ عدد أعضائها ١١ عضو، إذ أن عضو المحكمة يجب أن يكون مكسيكياً بالولادة وأن لا يقل عمره عن ٣٥ ويتم تعيينهم من قبل الرئيس ومصادقة مجلس الشيوخ وتكون الخدمة لمدة ١٥ عاماً ويستحق تقاعداً لمدى الحياة، إذ يحدد مجلس القضاء الاتحادي عدد المحاكم وتقسيم اختصاصاتها الى محاكم اتحادية أو اقليمية، حسب الحالة ومتخصصة حسب الموضوع كالمحاكم الأحادية او التعددية ومحاكم المقاطعات، وتتمتع محكمة العدل العليا ، بكامل اعضائها بحق إصدار القرارات العامة بهدف تحقيق التوزيع المناسب للقضايا التي تحال اليها بين مختلف أقسامها ، ومن أجل تسريع إجراءاتها ، تحيل الى المحاكم التعددية القضايا التي تقع في إطار صلاحياتها بموجب ولايتها القضائية والسوابق القانونية او تلك التي تحددها المحكمة من اجل إقامة العدل على نحو أفضل وتدخل هذه القرارات حيز التنفيذ عند نشرها ، ويحدد القانون الشروط التي تكون بموجبها قرارات السلطة الاتحادية ملزمة فيما يتعلق بتفسير الدستور والقوانين الاتحادية أو قوانين وأنظمة الولايات ،والمعاهدات الدولية التي تبرمها الدولة المكسيكية ،فضلاً عن الشروط التي يجوز بموجبها تجاوزها او تعديلها ، الشروط التي يجوز بموجبها تجاوزها أو تعديلها . الشروط التي يجوز بموجبها تجاوزها او تعديلها ، فضلاً عن تسوية النزاعات التي تنشأ في نطاق الاختصاصات بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات[٧٣] .

د. **العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات:** إن نُظم هيكل دستور المكسيك للعام ١٩١٧ لينقسم على ثلاث سلطات :التنفيذية، والتشريعية، والقضائية وثلاثة مستويات للحكومة :الفيدرالي وعلى مستوى الولاية والبلديات ، بينما أسس الدستور نظاماً فيدرالياً بسلطات واسعة تولاها –من حيث المبدأ–الولايات فقد أسس كذلك دولة رفاه اجتماعي اشتراكية علمانية تخضع بشكل كبير لسلطة الحكومة الفيدرالية والتي يخول لها التدخل في أمور مثل التجارة الخارجية والداخلية والزراعة والإمدادات الغذائية والعمل والرعاية الصحية والتعليم والطاقة مما سهل المركزية، وعززت ملكيتها للأرض والموارد الطبيعية قيام اقتصاد مؤمم بشكلٍ كبير ، ولا تعد توزيع السلطات والمسؤوليات التي يوفرها الدستور واضحة ولا كافية مما ولد إحساساً بعدم اليقين فضلاً عن نزعات وازدواجية وتسبب في مركزية مجالات كثيرة من الحياة الوطنية ، وقد دعا مؤيدو التغيير الى وجوب إعادة تعريف المسؤوليات الفيدرالية الخاصة بالولايات والبلديات وتضمينها في الدستور[٧٤]، ويخضع توزيع الاختصاصات بين سلطات الاتحاد والسلطات المحلية في المقاطعة الاتحادية للأحكام الاتية:

١. تتمثل واجبات الكونغرس الاتحادي فيما يأتي:

- سن التشريع حول المسائل المتعلقة بالمقاطعة الاتحادية، باستثناء القضايا الممنوحة صراحة للمجلس التشريعي .
- سن القانون الأساسي لحكومة المقاطعة الاتحادية .
- التشريع في المسائل المتعلقة بالدين العام في المقاطعة الاتحادية .
- وضع الأحكام العامة لضمان العمل السليم والملائم، والفعال للسلطات الاتحادية والصلاحيات الأخرى التي ينص عليها الدستور .

٢. تتمثل واجبات الرئيس الدستوري للولايات المتحدة المكسيكية فيما يأتي[٧٥]:

- طرح القوانين المتعلقة بالمقاطعة الاتحادية أمام الكونغرس الاتحادي .
- الاقتراح على مجلس الشيوخ الشخص الذي يجوز أن يحل محل رئيس حكومة المقاطعة الاتحادية في حال عزله .

- أن يرسل سنوياً الى الكونغرس الاتحادي مقترحاً بمقدار الدين الضرورية لتمويل نفقات المقاطعة الاتحادية. ولذلك الغرض يقدم رئيس حكومة المقاطعة الاتحادية المقترح المقابل كي يدرسه رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون.
- ضمان المراعاة الكاملة للقوانين التي يسنها الكونغرس الاتحادي، في الإطار الإداري، وفيما يتعلق بالمقاطعة الاتحادية، والسلطات الأخرى التي ينص عليها الدستور والقانون الأساسي للحكومة والقوانين الأخرى.

الخاتمة

من الملاحظ مما تقدم أن نصوص الدستور المكسيكي يعكس بوضح مسائل ومخاوف كانت شائعة في الماضي وما تزال موجودة في الحاضر، من أهمها مسألة السلطة المهيمنة للرئيس، واللامركزية، وتأسيس نظام فيدرالي حقيقي، فاليوم تناضل المكسيك من أجل تعريف الرؤية الفيدرالية الخاصة بها ووضع نهاية لقوة الجذب المركزي التي سيطرت على الحياة الوطنية هناك، فضلاً عن ذلك احتفاظ حزب واحد وهو الحزب الثوري المؤسسي بسيطرة أقرب الى الاحتكارية على الحياة السياسية في البلاد، ومن ثم فإن الإجراءات الأساسية التي ينبغي القيام بها كي تعمل الفيدرالية في المكسيك بشكل ومناسب وصحيح هي التخلي عن إتباع أسلوب الفيدراليات التعاونية التي تعمل على تقوية المركز على حساب الولايات الاتحادية، وإعادة الرؤية في النموذج الفيدرالي والقيام ببعض التغييرات التي تضمن الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتعزيز فكرة كون المكسيك جمهورية فيدرالية عن طريق تحديد مستويات الحكومة الثلاثة بشكل أوضح.

الهوامش والمراجع

١. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨١، ص٥١ .
٢. نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفيدرالية، المكتبة القانونيّة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٧، ص١١ .
٣. محمد بشير الشافعي، نظرية الاتحاد بين الدول وتطبيقاتها في الدول العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢، ص٩ .
٤. أحمد سعيد نوفل وآخرون، الفيدرالية الفكرة وتداعيات تطبيقها في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٥، ص٢٥ .
٥. فهمي محمود الشكري، نظام الحكم بين الاتحاديّة واللامركزية سويسرا – بريطانيا، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٧، ص٩ .
٦. أحمد إبراهيم الورتي، النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة، مكتبة التغيير للنشر، أربيل، ط٢، ٢٠١٣، ص١٨ .
٧. رونالد واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة غالي برهومه وآخرون، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٦، ص٨ .
٨. جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة مها تكلا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص٤ .
٩. أندرية هوريو، القانون الدستوريّ والمؤسسات السياسية، ج١، ترجمة علي مقلد وآخرون، دار الأهليّة للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٧٧، ص١٥٢ .
١٠. نقلاً عن: أحمد إبراهيم الورتي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ .
١١. غازي كرم، النظم السياسية والقانون الدستوريّ دراسة مقارنة للنظم الدستوريّة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٦٦ .
١٢. رائد الجابري، مقدمة في النظام الفيدرالي والنظم الدستوريّة للأنظمة الفيدرالية – دراسة تتناول واقع التجربة العراقية في مجال النظام الفيدرالي الاتحاديّ، المكتبة القانونيّة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٠ .
١٣. جواد كاظم البكري، الفيدرالية الإدارية وأسس توزيع الثروات – رؤية في التجربة العراقية على وفق الدستور، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بابل، ٢٠٠٩، ص١٤ .
١٤. أحمد عبد الحميد الخالدي، المبادئ الدستوريّة العامة للقانون الدستوريّ، دار الكتب القانونيّة، مصر، ٢٠١١، ص١٦١ .
١٥. سعدي إبراهيم حسين، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية من يوقف النار قبل أن تحرق العراق، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٦ .
١٦. نبيل عبد الرحمن حياوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥ .

١٧. محمد دحام كردي، مستقبل الدولة العراقية بين الفيدرالية والتقسيم، مجلة كلية القانون، جامعة الأنبار للعلوم القانونيّة والسياسية، العدد ٨، لسنة ٢٠١٣، ص٢٧٤ .

١٨. علي يوسف الشكري، رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤ ص١٨ .

١٩. علي عبد الرحمن عباس، نحو فيدرالية عربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٤٤ .

٢٠. أمجد علي، النظام الفيدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٩٣ .

٢١. سعد بشير الرفادي، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق – النشأة – التطور – الباعث – المزايا، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٢٥ .

٢٢. عبد الجبار أحمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية، عمان، ٢٠١٣، ص٢٠ .

٢٣. أحمد إبراهيم الورتي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧ .

٢٤. ليث عبد الحسن الزبيدي، الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق، مكتبة الغفران، بغداد، ٢٠١٥، ص١٤ .

٢٥. أمجد علي، مصدر سبق ذكره، ص٩٣ .

٢٦. عبد الجبار أحمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مصدر سبق ذكرهٍ، ص٢٢ .

٢٧. محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي العراق انموذجا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٢٦ .

٢٨. أحمد إبراهيم الورتي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤ .

٢٩. سامي نجم الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، المركز القومي للإصدارات القانونيّة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٩٤ .

٣٠. ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٧ .

٣١. سعدي إبراهيم حسين، مصدر سبق ذكره، ١٢ .

٣٢. أمجد علي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠ .

٣٣. حيدر أدهم الطائي، طرق حل النزاعات في الدول الفيدرالية قراءات في ضوء دستور العراق لعام ٢٠٠٥، مكتبة صباح، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١ .

٣٤. أحمد إبراهيم الورتي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥ .

٣٥. علي يوسف الشكري، رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ .

٣٦. نبيل عبد الرحمن حياوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣ .

٣٧. ساجد محمد الزاملي، مبادئ القانون الدستوريّ والنظام الدستوريّ في العراق، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الديوانية، ٢٠١٤، ص٨٨ .

٣٨. لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية– دراسة تحليلية مقارنة–، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص٣٢–٣٣.

٣٩. علي جاسم الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص٨٣.

٤٠. سعدي إبراهيم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

٤١. علي عبد الرحمن عباس، مصدر سبق ذكره، ص٦٢–٦٣.

٤٢. عادل حاشوش الركابي، الفيدرالية واللامركزية الإدارية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٥.

٤٣. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤–١٩٥.

٤٤. أمجد علي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧

٤٥. آيات سلمان شهيب، النظام الفدرالي في العراق دراسة دستورية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كليّة الحقوق، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢–٢٣.

٤٦. علي جاسم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

٤٧. سعد بشير الرفاعي، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق، ص ٥٩.

٤٨. احمد إبراهيم الورتي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

٤٩. محمد عودة الدراجي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

٥٠. نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الواقع والطموح، مجلة الدراسات الدولية، العدد الحادي والاربعون، ص ٥١.

٥١. فاضل الغراوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

٥٢. احسان عبد الهادي، مزايا الفيدرالية مالها وما عليها، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

53. brian hamnett .aconcise history of mexico .cambridge university press.1999. p1

٥٤. عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ص ٣١١

٥٥. باسم علي خريسان. الدول الفيدرالية في العالم دراسة في النظام السياسي. دار السنهوري. بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٠

٥٦. وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، ١٩٩٤، ص ٧–٨.

٥٧. عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، ص ٣١٣

58. A brief history of mexico the classic period the present ، steve maiolo ،2014، p 29.

٥٩. وثيقة اساسية تشكل الجزء الاول من تقارير الدول الاطراف، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، مصدر سابق، ٨ص.

٦٠. جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص٥٩
٦١. جهاد حسنين، الأحزاب السياسية في المكسيك الانتشار والتأثير، مصدر سبق ذكره، ص١٢ .
٦٢. الاحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، ص ٩٣ .
٦٣. المادة ٤١ فقرة ١ من دستور المكسيك .
٦٤. باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ .
٦٥. باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ .
٦٦. المادة ٤٠ من الدستور المكسيك .
٦٧. هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم دراسة موجزة لسلطات الدولة الدستورية والتنفيذية والتشريعية والادارية، ص ٤٠٥ .
٦٨. خوان ماركوس جوتييرس جونزالز، حوار عالمي حول الفيدرالية، الجزء الاول، منتدى الاتحادات الفيدرالية ،٢٠٠٧، ص ٣٠ .
٦٩. المادة ٥٢من الدستور المكسيك
٧٠. المادة ٤٩ من الدستور المكسيك
٧١. المادة ٨٢ من الدستور المكسيك
٧٢. المادة ٨٣ من الدستور المكسيك .
٧٣. المادة ٩٤ من الدستور المكسيك .
٧٤. خوان ماركوس جوتييري جونزالز ، حوار عالمي حول الفيدرالية ، مصدر سابق ،ص ٣٢
٧٥. المادة ١٢٢ فقرة ١ و ٢ من الدستور المكسيك .